

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

خلاصة البحث السابق

إن تحقيق المحقق الأصفهاني في تحليل «الوجوب التخييري الشرعي» يرتكز على تقسيم خماسي للصور الثبوتية، حيث إن الصورة الخامسة هي وحدها التي تصلح لتصوير «التخيير المولوي الشرعي» على نحو معقول. ففي هذه الصورة، يكون كل طرفٍ من أطراف الواجب في نفسه تأمِّنَ الملاك ومقتضياً للإيجاب التعيني، ولكن الشارع، بملكٍ ثانويٍ هو «مصلحة الإرفاق والتسهيل»، يجعل رخصةً في ترك كلٍّ منها إلى الإيتان بعده الآخر. وبذلك، يتحصل الوجوب التخييري من اجتماع عنصرين: الإيجاب المستقلٍ على كل طرف، والترخيص البديلي المشروط بالبدل. وعلى هذا الأساس، لا يلزم الرجوع إلى «قدر جامع» (الذي يؤول إلى التخيير العقلي)، ولا اختزال الأمر في التزاحم الامثلالي؛ بل يكون التخيير مولوياً بأكمله ومنبئاً عن جعل الشارع. ونحن في مقام تبيين الثواب والعقاب نرى أنَّ المعيار هو «الخطاب المعتبر»، لا مجرد استيفاء الملاك أو تفويته. وعليه، فبناءً على تعدد الأمر، يكون مقتضى القاعدة في فرض ترك الجميع هو تعدد العقاب.

ولرفع هذا المحذور، يتمسّك المحقق الأصفهاني بـ «مصلحة التسهيل». إلا أنَّ التحليل الدقيق يبيّن أنَّ التسهيل شأنًا امثاليًا، ولا دور له في مقام الجعل؛ فمن دون تحديدٍ لموضع المؤاخذة أو عدولٍ إلى «وجوبٍ واحدٍ بدلٍ»، لا يمكن توسيع وحدة العقاب. وعليه، فإنَّ بناء التحليل على «مصلحة التسهيل» ليس بمتقنٍ ثبوتاً، ولا تقوم عليه حجَّةٌ إثباتاً. والنتيجة النهائية لهذا التحقيق هي أنَّ البنية التحليلية تؤول إلى تقرير الأخوند الخراساني، وهو أنَّ «الوجوب التخييري سُنْخٌ من الوجوب»؛ بمعنى أنَّ جعل الإلزام قد وقع منذ البداية على نحو تخييري، لا أنه مجموعٌ لعدةٍ وجوهٍ تعينيةٍ مع ترخيصٍ لاحق. فيكون الترخيص وصفاً ذاتياً لسُنْخِ الجعل نفسه، فلا يفتقر إلى تسهيلٍ ملأكيٍ. والمبني المختار لدينا هو أنَّ الشارع، بمحض اختياره المولوي، يجعل الترخيص البديلي، لا بملك التسهيل؛ وأنَّ معيار الطاعة والعصيان هو دائماً «الخطاب المولوي المعتبر»، لا الغرض والملاك.

السلوك الثالث: تقرير المحقق الخراساني

إن خطاب الشارع في الواجب التخييري غالباً ما يرد بصيغة «أحد الشيئين أو الأشياء». والسؤال الأصولي هو في حقيقة هذا التخيير: فهل هو جعلٌ شرعيٌ مستقلٌ، أم أنه في بعض الفروض، يقوم العقل بعد كشفه عن الملاك والجامع بتحليل الوظيفة على نحو «تطبيق الكلٍ على أفراده»، فيكون التخيير حينئذٍ عقلياً محضاً؟ ويطرح المحقق الخراساني صورتين، تكون الأولى منها ناظرةً إلى فرض وحدة الغرض؛ بمعنى أنَّ للمولى غرضاً واحداً لا أكثر، وأنَّ كلَّ واحدٍ من الأطراف صالحٌ لتحقيق تمام ذلك الغرض على نحو الاستقلال. بينما أنَّ الإشكال على هذا التصوير هو أنه مع إحراز وحدة الغرض، يلزم وجود جامِعٍ حقيقِيٍ واحدٍ بين الأطراف، فيكون الأمر في الواقع قد تعلق بذلك الجامِع، ويغدو التخيير حينئذٍ عقلياً لا شرعياً.

الصورة الأولى: التخيير العقلي في فرض الغرض الواحد وكشف الجامِع الحقيقِي

يذهب المحقق الخراساني إلى أنه إذا كان الأمر بـ «أحد الشيئين» قائماً على ملاك وجود «غرضٍ واحدٍ»، بحيث يكون كلُّ واحدٍ من الطرفين صالحًا لتحصيل تمام ذلك الغرض على نحو الاستقلال، فإنَّ الواجب في حقيقة الأمر هو «الجامع» بينهما، ويكون

التخيير بين الأفراد تخييرًا عقليًا لا شرعياً. ويستند في هذا التحليل إلى القاعدة الفلسفية المعروفة بـ «قاعدة الواحد»، وهو ما صرّح به بقوله:

إن كان الأمر بأحد الشيئين بملك أنّ هناك غرضاً واحداً يقوم به كلّ واحد منها... كان الواجب في الحقيقة هو الجامع بينهما و كان التخيير عقلياً؛ وذلك لوضوح أنّ الواحد لا يكاد يصدر من الاثنين بما هما اثنان ما لم يكن بينهما جامعٌ في البين.[1]

وعلى هذا الأساس، يكون ذكر الأفراد في لسان الدليل إنما هو من باب التنبية على وجود ذلك الجامع وبيان مصاديقه، لا من باب جعل تخييرٍ شرعيٍّ مستقلٍّ.

### مبناني هذه النظرية ولوازمها

1- وحدة الغرض: وهو المرتكز الأساس لهذه الصورة، والقائم على أنّ للمولى غرضاً واحداً لا أكثر، وأنّ كلّ واحدٍ من الأطراف صالحٌ لتحصيل تمام ذلك الغرض على نحو الاستقلال.

2- قاعدة الواحد والنسخية: إنّ تحقق الأثر الواحد من الأمور المتعددة، من دون وجود سخيةٍ وجامعٍ بينها، أمرٌ ممتنع؛ فلا محالة يلزم من ذلك وجود جامعٍ حقيقيٍّ.

3- تعلق الأمر بالجامع: إنّ المتعلق الحقيقي للأمر هو ذلك الجامع الواحد، وما الأفراد المذكورة في الخطاب إلا مجرد مصاديق لذلك الجامع.

4- التخيير العقلي: وبعد كشف الجامع، يرى العقلُ المكالفَ مخيّراً في تطبيق ذلك الكلي على أيٍّ من مصاديقه؛ فلا يكون للتخيير جعلٌ شرعيٌّ زائد.

5- النتيجة العملية: يتحقق الامتنال بالإتيان بأيٍّ مصداقٍ من مصاديق الجامع، فيسقط الأمر بذلك. وتعدّ الأطراف إنما هو تعدّ لأفراد الجامع، لا تعدّ للواجبات.

### أدلة هذه النظرية

أولاً، الاستدلال الملاكي (الثبوتي): فبناءً على فرض «الغرض الواحد» الذي يتحققه كلُّ من الأطراف على نحوٍ تام، يكون الأثر الواحد قد صدر عن أمورٍ متعددة. وبحسب قاعدة «الواحد لا يصدر إلا عن الواحد»، فإنّ صدور الواحد من المتعدّد بما هو متعدّد أمرٌ محال، إلا أن يفترض وجود «جامعٍ سخيةٍ» بينها. فلا محالة إنّ من وجود جامعٍ حقيقيٍّ واحد، ويكون أمر المولى قد تعلق بذلك الجامع نفسه. فعلى سبيل المثال، في خصال الكفاررة (العتق والصوم والإطعام)، لو كان غرض الشارع واحداً (كجران الهتك أو تدارك الحقّ مثلاً)، وكانت هذه الخصال الثلاث تشتراك من حيثٍ ما في سُنْخٍ واحد، وهو ذلك الجامع المتعلق بتدارك الغرض. فيكون الأمر قد تعلق بالجامع، ويكون الإتيان بأيٍّ خصلةٍ منها امتنالاً لذلك الأمر.

ثانياً، التحليل الإثباتي للخطاب: فحتى وإن كان لسان الدليل يعدد الأفراد – كقوله: «أحد هذه الخصال» – فإنّ هذا التعداد إنما هو من باب «بيان مصاديق الجامع»، لا من باب جعل تخييرٍ مستقلٍّ. وعليه، فإنّ الظهور الابتدائي في التخيير الشرعي يؤول من خلال هذا التحليل إلى «التخيير العقلي».

في الصورة الثانية من تقرير المحقق الخراساني، ترتكز أطراف الواجب التخييري على أغراضٍ مستقلة؛ فالغرض المترتب على العتق يغاير الغرض المترتب على الإطعام، وعليه، لا يفترض وجود «جامعٍ حقيقٍ واحدٍ» يمكن أن يتعلّق به الأمر. والسؤال الجوهرى في مثل هذا الظرف هو: ما هي حقيقة التخيير؟ فهل يمكن إرجاعه مِرَّةً أخرى إلى «التخيير العقلي»، أم أنه لا بدّ من الالتزام بـ«تخييرٍ شرعيٍّ» ذي بنيةٍ خاصة؟ ويصرّ المحقق الخراساني في «الكافية» بأنّه في هذه الصورة، لا يمكن تصوير «واجبٍ واحدٍ لا يعينه»، ولا القول بـ«وجوب كلِّ واحدٍ مع السقوط بفعل الآخر»؛ بل إنَّ في البين «نحوًا» أو «سنخًا» من الوجوب، لا يُعرَف إلَّا من خلال آثاره وتبعاته. وفي هذا الصدد يقول (قدس سره):

و إن كان بملك أنه يكون في كل واحد منها غرض لا يكاد يحصل مع حصول الغرض في الآخر بإيتائه، كان كل واحد واجباً بنحو من الوجوب. يستكشف عنه تبعاته من عدم جواز تركه إلا إلى الآخر، و ترتيب الثواب على فعل الواحد منها و العقاب على تركهما [2].

## العبارة المحورية وقراءاتان محتملتان لها

إنَّ محور الفهم في هذه الصورة يرتكز على جملة: «لا يكاد يحصل مع حصول الغرض في الآخر بإتيانه». وقد طُرحت في فهمها قراءاتان بين الشراح:

القراءة الأولى - تضاد الأغراض (عدم قابلية الجمع): ومؤدّاها أنّه بالإتيان بأحد الطرفين وحصول غرضه الخاصّ، ينفي غرض الطرف الآخر بالمرة ويغدو بلا وجه؛ حتّى لو أتى بكلا الفعلين، فإنّ اجتماع الغرضين ممتنع. فعلى هذا الأساس، تكون الأغراض متضادّةً وغير قابلة للجمع. وهذه هي النقطة التي يفترق فيها مسلك المحقّ الأصفهاني عن مسلك الآخوند؛ إذ إنّ الأول يذهب إلى قابلية جم الأغراض بالإتيان بكلا الفعلين.

فعلى هذا المبني، وحيث لا يكون هناك جامعٌ حقيقيٌ واحدٌ، فلا يتعلّق الأمر بالجامع، ولا مجال للتخيير العقلي المفضي. ويذهب الآخوند إلى أنَّ كُلَّ واحِدٍ من الطرفين «واجبٌ بنحوِ من الوجوب»، لا يُعرف إلَّا من خلال تبعاته وآثاره: وهي عدم جواز ترك أيِّ منهما، إلَّا على نحوِ الترك إلى عدله الآخر. وبعبارةٍ أخرى، يكون تركُ كُلِّ طرفٍ بما هو هو ممنوعاً، إلَّا أنْ يقع ذلك الترك في ضمن تحقق الطرف الآخر. فامتثال أحد الطرفين يقتضي الثواب؛ لأنَّ الحدَّ الأدنى المطلوب قد تحقق. وأمّا العقاب في هذا السُّنْخِ من الواجب، فهو واحدٌ؛ لأنَّ العنوان المبغوض إنما هو «تركُ مجموع ما هو الواجب»، لا عنوانان مستقلان. أيُّ أنَّ العقاب يترتب على «ترك المجموع»، لا على «ترك الجميع» فرداً فرداً.

والثمرة المترتبة على هذا التحليل هي أنه في هذه الصورة، لا يمكن القول بأنّ «الواجب هو أحدهما لا بعينه» — إذ إنّ تعدد الأغراض يمنع من إرجاع الأمر إلى جامعٍ أو إلى مفهومٍ مرجّد — ولا يمكن الالتزام بـ «وجوب كلٍ واحدٍ مع السقوط بفعل الآخر» — إذ إنّه مع إمكان استيفاء الغرض المستقل للطرف الثاني، يكون سقوط تكليفه بمجرد الإتيان بالأول أمرًا بلا وجه — ولا يكون «وجوب كليهما على نحو التعيين المطلق» أمرًا معقولًا؛ وذلك لأنّ إيجاب كليهما في فرض عدم إمكان الجمع بينهما يكون غير جائز. وفي هذا الصدد يقول (قدس سره):

فلا وجه في مثله للقول بكون الواجب هو أحدهما لا بعينه مصداقاً؛ ولا مفهوماً، كما هو واضح، إلا أن يرجع إلى ما ذكرنا فيما إذا كان الأمر بأحدهما بالملاء الأول من أنّ الواجب هو الواحد الجامع بينهما. ولا أحدهما معيناً مع كون كلّ منهما مثل الآخر في أنه واف بالغرض. [و لا كلّ واحدٍ منهما تعييناً مع السقوط بفعل أحدهما، بداعه عدم السقوط مع إمكان استيفاء ما في كلّ منهما من الغرض و عدم جواز الإيجاب كذلك مع عدم إمكانه]، فتدبر.[3]

### مباني هذه النظرية ولوازمها

أولاً: إن التعبير بـ «نسخ من الوجوب» في كلامه (قدس سره) يكتنف بعض الغموض، إذ إنّ هذا النسخ لا يُعرف إلا من خلال آثاره و تبعاته الثلاثة. فلا هو ينحل إلى «وجوب تعييني مستقل»، ولا هو يؤول إلى «وجوب واحدٍ لا بعينه»، بل هو «وجوب تحصيل أحد الأمرين على نحو اللزوم» مع ما يترتب عليه من تبعاتٍ محددة.

ثانياً: وأما في ما يتعلّق بنسبة «وحدة العقاب» إلى تعدد الأغراض، فإنّ مناط العقاب هو مخالفة التكليف بـ «تحصيل أحد الأمرين». ووحدة موضوع العقاب (أي ترك المجموع) لا تنافي تعدد الأغراض.

ثالثاً: وكذلك، يُستفاد من تصريح الآخوند بـ «عدم السقوط مع إمكان الاستيفاء» أنه في ظرف الإمكاني، يكون امثالي كلا الفعلين على حدةً أمراً مطلوباً، وأنّ الجمع بين الغرضين ممكّن بالإتيان بهما معاً. ولكن التكليف الابتدائي إنما تعلق بتحصيل أحدهما، وهو ما يثبت التخيير الشرعي.

رابعاً: في صورة تعدد الأغراض، لا يكون هناك «جامعٌ حقيقيٌ» يتعلّق به الأمر، وتفقد «قاعدة الواحد» مجرّها.

خامساً: إنّ حقيقة التخيير «شرعية»، فلا هي قابلة للإرجاع إلى التخيير العقلي، ولا إلى «الواجب الواحد لا بعينه».

سادساً: تُعرف بنية هذا النسخ بآثاره الثلاثة: اشتراط الترخيص في الترك بالإتيان بالبدل، وترتّب الثواب على امثالي الواحد، ووحدة العقاب على ترك المجموع.[4]

### تقرير نظرية الآخوند: «نسخ من الوجوب» في فرض تعدد الأغراض

بعد أن أتّضحت الصورة الثانية من تقرير المحقق الخراساني في الواجب التخييري — أي حيث تكون الأغراض متعدّدةً ولا يكون هناك جامعٌ حقيقيٌ واحدٌ — يبرز السؤال الجوهرى عن كيفية تحليل «نسخ الإلزام» في هذا النوع من الواجبات. فهل يمكن إرجاعه إلى الوجوب التعييني أو اختزاله في الاستحباب، أم أنّا أمام نسخٍ مستقلٍ من الجعل المولوى؟ يذهب الآخوند في «الكافية» إلى أنّ نسخ الحكم إنما يُعرف من خلال آثاره و تبعاته: وهي عدم جواز ترك كل طرفٍ إلا إلى بدلٍ، وترتّب الثواب على فعل الواحد، والعقاب الواحد على ترك المجموع.

تحليل السيد الروحاني: مرتبةٌ بروزخيةٌ بين الوجوب التعييني والاستحباب

وقد صيغت هذه الفكرة في التقريرات المتأخرة بتعبير: «وجوب وسطٌ بين الوجوب التعيني والاستحباب». وفي هذا الصدد، يصرّّ صاحب «منتقى الأصول» بقوله:

يمكن أن نوضحه بأنّه إرادة وسط بين الإرادة الاستحبابية والإرادة الوجوبية؛ فهي أقوى من إرادة الاستحباب، ولذا لا يجوز ترك متعلّقها مطلقاً، وأضعف من إرادة الوجوب، ولذا يجوز ترك متعلّقها إلى بدل.[5]

إنّ موضوع الجعل في الواجب التخييري هو «أحد الأطراف» على نحو البديلية؛ لا «جميع الأطراف» (كي يلزم وجوب الجمع)، ولا «الجامع الحقيقى» (كي يؤول التخيير إلى حكم العقل). ويكون سُنْخُ الإلزام هنا «إرادة وسطاً»؛ أي أنها أقوى من إرادة الاستحباب، إذ لا يجوز ترك جميع الأطراف، وأضعف من إرادة الوجوب التعيني، إذ يجوز ترك كلِّ فرد بما هو هو مع الإتيان بالبديل. فلو كان الحكم على الأطراف هو الاستحباب المحسّن، لكان ترك الجميع جائزًا، والحال أنّ ترك جميع الأطراف في الواجب التخييري ممنوع؛ فشدة الإلزام إذن فوق شدة الاستحباب. ولو كان كلُّ طرف واجباً على نحو التعين، لتوقف الامتنال التام على الإتيان بجميع الأطراف، ولكن ترك كلِّ فرد منها معصية؛ والحال أنّ الإتيان بـ«واحد منها» في الواجب التخييري مسقطٌ للتکليف، وتركُ الفرد مع الإتيان بالبديل مأذونٌ فيه؛ فشدة الإلزام إذن دون شدة الوجوب التعيني. إنّ تعبير صاحب «الكافية» حيث قال: «واجب بنحوِ من الوجوب يُستكشف عنه تبعاته»، له ظهورٌ في سُنْخِ مستقلٍّ من الوجوب، يُعرف بأثاره الثلاثة، لا بإرجاعه إلى جامِعٍ أو انحصاره إلى عدّة وجوهات. فالمعنى هو أنّ شدة الإلزام في مقام الحكم تقع بين مرتبتين: المنع من ترك الجميع، والترخيص في ترك الفرد مع البديل. وعليه، فإنّ سُنْخَ الوجوب في الواجب التخييري هو سُنْخٌ مستقلٌّ و«برزخيٌّ» بين الوجوب التعيني والاستحباب. وهذا السُّنْخُ هو عينُ ما صرّح به الآخوند بـ«نحوِ من الوجوب»، وما بينَه صاحب «منتقى الأصول» بـ«الإرادة الوسط».

### نقدُ على كلام السيد الروحاني

إنّ السؤال الجوهرى في المقام هو في كيفية تحليل «سنخ الإلزام»: فهل ينبغي أن يُنظر إليه بوصفه «مرتبةً برزخيةً» بين الوجوب التعيني والاستحباب، أم يمكن إرجاعه إلى «وجوبٍ تعينيٍّ مشروط»؟ الذي يبدو هو أنّ ما أفاده السيد الروحاني لا يمكن القبول به؛ وذلك لأنّ منطق تقسيم الأحكام يرتكز على حصرٍ عقليٍّ، وهو: «ال فعل إما يجوز تركه أو لا يجوز». والخروج عن هذه الثنائية نحو «حكم سادس» (الأحكام الستة) يفتقر إلى أيّ أساسٍ منهجيٍّ. فالتعبير بـ«الإرادة الوسط» – إذا ما أرجع إلى مقام الجعل – إنما أن يُفسَّر ضمن إطار الوجوب أو الاستحباب نفسه، وإنما أن يُكتفى به لبيان مستوى شدة الطلب، لا أن يؤسَّس لدرجةٍ مستقلةٍ في سلسلة الأحكام.

والذي نراه هو أنّ المقصود من «النحو» أو «السنخ من الوجوب» في كلام الآخوند ليس تأسيس درجةٍ جديدةٍ من الحكم، بل هو بيانٌ لـ«كيفية الجعل»؛ أي أنّ كلَّ طرف واجبٌ على نحو التعين، ولكنه «مشروطٌ بترك البديل». وبتعبيرٍ أصوليٍّ، يكون الترخيص في ترك كلِّ فرد مقيداً بالإتيان بالعدل الآخر: «لا يجوز ترك كلِّ واحدٍ منها إلا إلى الآخر». ويكون موضوع الحكم هو «أحد الأطراف» على نحو البديلية؛ فهو جعلٌ تخييريٌّ واحدٌ، يتوجّه إلى زمامه إلى مجموع البدائل. إنّ هذا البيان له ظهورٌ في «كيفية الجعل الإلزامي التخييري»، لا في تأسيس حكمٍ مستقلٍّ بين الوجوب والاستحباب. بإتيان أحد الأطراف، تترتب «جميع آثار الواجب التعيني» على ذلك الفرد نفسه؛ فيكون الثواب وسقوط الإلزام من حيثية ذلك الفرد المعين، لا من حيثية العنوان الجامع. وحتى لو تُصوَّر جامِعٌ انتزاعيٌّ في موردٍ ما، فإنّ الثواب يكون ناظراً إلى الغرض الحاصل من ذلك الفرد بالذات، لا إلى «مطلق الغرض».

وعليه، فإنّ نظرية «الوجوب الوسط» إذا ما فُسِّرت بمعنى الحكم السادس، فإنّها لا تنسجم مع الحصر العقلي القائم على «جواز الترک و عدم جوازه»، وتقتضى بذلك توسيعة «الأحكام الخمسة» إلى «الأحكام ستة»، وهو أمرٌ لا يرتكز على مبنىً مقبولٍ في الصناعة الأصولية. وأمّا نظرية «الوجوب التعيني المشروط»، فإنّها تدرج في إطار الأحكام الخمسة؛ فماهية الحكم هي الوجوب، وما

التخيير إلا تحليل لكيفية تقييد الترخيص في ترك الفرد بالإتيان بالبديل. وعلى هذا الأساس، يصعب إثبات «الوجوب الوسط» — بوصفه حكماً مستقلاً بين الوجوب والاستحباب — من خلال عبارات الآخوند؛ فإنّ ظاهر قوله «بنحوِ من الوجوب» إنّما هو ناظرٌ إلى «كيفية جعل الإلزام التخييري»، لا إلى تأسيس درجةٍ جديدةٍ في الأحكام. فالتحليل الأقرب إلى الصناعة هو أنّ الواجب التخييري «واجبٌ تعينيًّا مشروط».

### الإجابة على إشكالين في كلام المحقق الخراساني

في الصورة الثانية للواجب التخييري عند الآخوند — أي في فرض تعدد الأغراض وانتفاء الجامع الحقيقى — ترد في «الكافية» عباراتٌ محوِّريةٌ تفتقر إلى التوضيح: إحداها نفيه لـ «أحدهما لا يعينه»، والأخرى تلك العبارة المعتبرة التي يتحدث فيها عن «عدم السقوط مع إمكان الاستيفاء».

أولاً: رد «أحدهما لا يعينه» مفهوماً ومصداقاً

نصُّ عبارة الآخوند هو: «لا وجه للقول بأنَّ الواجب أحدهما لا يعينه مصداقاً ولا مفهوماً». فالنفي مصداقاً يعني أنَّ «الفرد المردَّ» لا يقع متعلقاً للأمر؛ إذ إنَّ الأمر بالمردَّ غير المنطبق على فردٍ معينٍ أمرٌ محال. والنفي مفهوماً يعني أنَّ عنوان «أحدها» الكلِّي، بوصفه جاماً مفهومياً، ليس هو متعلق الأمر أيضاً؛ إذ أنه في فرض تعدد الأغراض لا يفترض وجود جامِّ واقعٍ أو سُنْخِيٍّ يمكن أن يتعلّق به الأمر. يضاف إلى ذلك تصريح الآخوند بقوله: «ولا أحدهما معيناً مع كون كلِّ منها وأفياً بفرضه»؛ أي أنه ما دام كلُّ طرفٍ وأفياً بفرضه المستقل، فلا وجه لجعل وجوب تعينيٍّ مطلقٍ على واحدٍ منها على نحو التعيين. فمحصلة هذين النفيين هي رفض «التخيير العقلي المبني على جامِّ»، و«الواجب الواحد لا يعينه»، و«تعين أحد الطرفين» في فرض تساوي الأطراف في الوفاء بفرضها.

ثانياً: المقصود من قوله «ولا كلَّ واحدٍ منها تعيناً مع السقوط بفعل الآخر»

العبارة المعتبرة هي: «ولا كلَّ واحدٍ منها تعيناً مع السقوط بفعل الآخر، بداعه عدم السقوط مع إمكان استيفاء ما في كلِّ منها من الغرض...». إنَّ الظاهر البدوي لهذه العبارة هو نفي «السقوط المطلق»؛ إلا أنه بالتدقيق يتضح أنَّ المراد هو نفي سقوط «غرضٍ» كلِّ طرفٍ بمجرد الإتيان بالطرف الآخر، لا نفي تقييد «الوجوب» بشرط ترك البديل. وتوضيح ذلك: أنَّ «عدم السقوط» ناطرٌ إلى المالك/الغرض؛ فكلُّ فعل له غرضه الخاصُّ الذي لا يسقط بفعل الآخر، وذلك لأنَّه «مع إمكان الاستيفاء» يكون الجمع بين الغرضين أمراً معقولاً. وهذا البيان لا ينفي «الوجوب التعيني المشروط»؛ وذلك لأنَّ السقوط في «المشروط» إنّما هو ناطرٌ إلى «الوجوب المشروط» نفسه (في ظرف تحقق الشرط على نحو القهقري، أي ترك البديل)، لا إلى سقوط نفس المالك. وعليه، فإنَّ «بقاء المالك» يجتمع مع «اشترط الوجوب» على نحوِ تامٍ.

و صَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

[1]- محمد كاظم آخوند خراساني، كافية الأصول (قم: جماعة المدرسین في الحوزة العلمية بقم، 1430)، ج 1، 261.

[2]- نفس المصدر، 262-261.

[3]- نفس المصدر، 262.

[4]- نقدٌ منهجيٌّ ودفعٌ للدُور: إنَّ تعريف «سنخ الوجوب» بمجرد آثاره الثلاثة — أي «عدم جواز الترك إلا إلى الآخر، وترتُّب الثواب على فعل الواحد، والعقاب الواحد على ترك المجموع» — يفضي إلى محضور التعريف باللازم والدور الخفي؛ إذ يؤول الأمر إلى القول بأنَّ «الواجب التخييري هو ما تترتب عليه آثار التخيير». والسبيل الصحيح هو إرجاع هذا «السنخ» إلى «كيفية الجعل»

نفسها: أي أنه جعلٌ واحدٌ بدلٌ، مفاده «لا بدّ من أحدهما»، ومدلوله «وجوب كلّ طرفٍ على نحو التعين، مشروطاً بترك البديل». وفي هذا الإطار، تكون الآثار المذكورة معلولةً لكيفيةِ الجعل، لا أنها معرفٌ مستقلٌ ل Maheriyah al-hukm.

[5] - محمد الروحاني، منتقى الأصول (قم: دفتر آيت الله سيد محمد حسيني روحاني، 1413)، ج 2، 483.

---

#### المصادر

- آخوند خراساني، محمد كاظم. كفاية الأصول. 3 ج. قم: جماعة المدرسین في الحوزة العلمية بقم، 1430.
- الروحاني، محمد. منتقى الأصول. 7 ج. قم: دفتر آيت الله سيد محمد حسيني روحاني، 1413.